مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ISSN 2661-7307
المجلد 06 ـ العدد 01 ـ السنة 2024 ص 38 - 60 . EISSN 2773-4048
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/730

الدّين والسّياسة: عقيدة الدّين أم عقيدة السياسة جدلية قائمة.

Religion and politics: Religion doctrine or politics doctrine is an ongoing debate.

أ. عبد الوهاب حيدوري*

المعهد العالي للحضارة الإسلامية جامعة الزّيتونة تونس،

hidouriabdelwahab2@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/05/09 تاريخ القبول: 2023/06/10 تاريخ: النشر: 2024/01/01

الملخص:

تهدف هذه المقالة إلى تحليل الجدل القائم بين الدين والسياسة نظرا لحساسيته في الساحات العربية، الإسلامية، الغربية وما يُثار من اختلافات وانشقاقات فصراعات داخلها.

ونتيجة لكثرة طرح هذا الموضوع يظهر الجدل من جديد، ربما يرجع ذلك إلى التباين أو نقص أو زيادة في جرعة التحليل. من هنا يستدعي البحث فيه والغوص في تبيان حقائق الجدل داخل الثنائية المطروحة نظرا لضغطها على الوعي والثقافة بين المنظورات المختلفة.

تم تقسيم هذه المقالة إلى أربع عناصر متمثلة في: عناصر ظاهرة الدين، وظيفة العلوم الدينية والسياسية وتوظيف العلوم، علاقة الدين والسياسة في دائرة المفكر، الدين والسياسة في علاقتهما بالمفكر.

الكلمات المفتاحية: الدّين، السّياسة، العقيدة، الجدل، المفكّر والانتاجات العلمية، المجتمعات وفهم الجدل.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This article aims to analyze the controversy between religion and politics due to its sensitivity in the Arab, Islamic, and Western arenas, and the differences, divisions, and conflicts that arise within them.

As a result of the frequent discussion of this topic, the controversy appears again, perhaps due to the discrepancy, lack or increase in the dose of the analysis. From here, it is necessary to research it and delve into clarifying the facts of the controversy within the proposed dualism due to its pressure on awareness and culture between different perspectives.

This article was divided into four elements represented in : the elements of the phenomenon of religion, the function of religious and political sciences and the employment of sciences, the relationship of religion and politics in the circle of the thinker, and religion and politics in their relationship with the thinker.

Keyword: *Religion, politics, belief, controversy, the thinker and scientific productions, societies and understanding the controversy.*

مقدمة:

في الماضي البعيد أم الحاضر المعاش، طرحت قضية جدلية الدّين والسّياسة، ومرّة أخرى نطرحها وما لكثرة الطرح هو ما يثير الحيرة في أمرها. ففي السنوات القليلة الماضية كانت قضية الدين والسياسية تظهر كمشكلة من حين لآخر فتدرس ويبحث فيها ويبيت في أمرها، ثم تعود مرّة أخرى لتظهر وتُعالج، وتكرار العملية يدعونا إلى الاعتقاد بأنّها تعالج في كلّ مرّة بنفس الأسلوب، فبعدما توضع الحلول وتُكتب فيها الأسطر نكتشف بعد وقت قصير أنّها كانت إمّا حلول ناقصة أو خاطئة أو أنّها معالجة تخفي خلف ستارها انتماء لنهج معين بعيد عن الموضوعيّة أو الحياد فهي حلول أقرب إلى أن يعقّد القضية بدلا من معالجتها.

إذا ما الضمان بأن تختلف دراسة المشكلة هذه المرّة عن المرّات السابقة ما دام طرح القضية أو معالجتها يأتي بنفس الطريقة، ويتّجه نحو نفس المصبّات وفي توقيت متشابه من نفس الدّوائر أو حتى الأشخاص تقريبا من حيث الفكر الذّي اشتركوا في محاولات العلاج غير المرضية السّابقة؟ ثم إلى أي مدى ساهمت العلوم وكيفية التعامل إلى خلق وئام بين الدين والسياسة؟

يعلّمنا الفكر الجدلي أنّه إذا ما طرحت قضية للبحث ولم تنجح المحاولات في حلّ مشكلاتها فالعيب يكون في طريقة الطّرح وليس في القضية ذاتها لذلك لابّد من تأمّل أسلوب طرح المشكلة لنعرف الخطأ الملازم لكلّ حلول تُقترح. وأوّل ما يطرح قضية الدّين:

أوّلا: الخلط بين مقاصد الدين وكيفية توظيف الدّين أي بين العقيدة ووظيفتها أو الغاية والوسيلة وهذا الخلط أمر تقليدي في الفكر البرغماتي لدى بعض المفكرين أو الباحثين في القضية ذاتها.

ثانيا: الجهل بما نريد مع معرفة ما لا نريد وهذا التفاوت بين المعرفة بما لا نريد وما نريد مألوف في الفكر الإصلاحي الدوغمائي.

ولما كانت جدلية الدين والسياسة أهم المرتكزات داخل بنية الموضوع فهذه الظاهرة أو الإشكالية-الدين والسياسة - تهيمن بسلطانها على باقي مناحي الظواهر الاجتماعية فقد ارتأينا تخصيص هذه المقالة لهذا الموضوع لعمومه ومن جهة آخرة لمطابقة المقالة لتخصصنا في الحضارة الإسلامية، ولتكون هذه المقالة جزء من موسوعة لدراسات في هذا الموضوع، ومواصلة انشغالنا بهذا الموضوع لانشغال الساحات الدينية والسياسية به. واعتمدنا جملة من الخطوات في هذه المقالة حتى تخرج مطابقة لشروط العمل من خلال التعويل على أمهات الكتب التراثية في الأصول والسياسة الشرعية والتاريخ والقرآن الكريم ومجموعة من الدراسات في صلب الموضوع.

ولقد رأينا إتماما للفائدة وإثراء الفكر والساحات العربية والإسلامية من خلال تحليل إشكالية الدين والسياسة والجدل القائم بين أطرافه المختلفة في هذه المقالة توسيعا لمجموعة كتابات ودراسات سابقة قصد فهم الظاهرة وتقريب الحقائق.

1.عناصر ظاهرة الدّين:

عند التّطرق لمثل هذه العناصر فالموضوع الأوّل في ظاهرة الدّين هو العلم به، وبالرّغم من بساطة إن لم نقل سذاجة هذه الفكرة لابّد من إثباتها إبداء من: فقد أدّى إهمالنا لبديهيتها إلى أن ظلّت تبرز في نهاية كل نقاش حول الدّين في شكل محيّر لا حلّ له موجزة: العلم للعلم أم للمجتمع والدّين للدّين أم لمعتنقيه؟

وإثبات هذه الفكرة في بداية النّقاش حول ظاهرة الدّين ضروري لسبب آخر: فإثبات موضوع الدّين سوف يحدّد لنا نقيض الموضوع وبالتالي سوف نتمكّن من التّحليل الجدلي

للظاهرة، فالعلم هو الموضوع الأول في ظاهرة الدّين نقيض الموضوع هو المتعلّم، وقد يرى البعض أنّ النّقيض هنا هو المعلّم أو نظام تعليم علوم الدّين ولكن العلم بوصفه "مطلبا" يكون في وحدة وصراع مع "طالبه"، ولهذه العلاقة مبرّرات سوف نسوقها فيما بعد في موْضوعها المناسب، فالصلة بين الموضوع ونقيضه العلمي ومتعلّم الدّين هي صلة تَنَاسُبٍ فبقدر العلم يكون المتعلّم. كما أنّه بمقدرة متعلّم الدّين يكون مقدار العلم ويستطيع كلّ مشتغل في قضية الدين والسياسة أن يؤكّد هذه الحقيقة، فعندما يتوفّر العلم المناسب للدّين على المتعلّم أن يوظّف ذلك لمصلحته لا لمصلحة السياسة، وأن يكون علما له في حياته تربطه به صلة مباشرة وليس صلة عبء له، وعندما يكون الهدف منه تزويده بالمعرفة وليس مجرّد أسلوب سياسي فعندما تتوفر هذه الشروط يندر أن يضجر المتعلّم بالدّين أو أن يتذّمر من مقدار العلم المطالب بتحصيله كمعرفة دينية أو سياسية.

كذلك يُدرك كُلّ من مرّ بخبرة في طرح مثل هذه الإشكالية ومشبع بالعلوم بشكل ناضج وسليم أنّ مقدرته تحدّد بمقدار ما يُعرض عليه من علم وما يعرضه من علم إذا ما توفّر شرطان: رغبة أكيدة في علم علوم الدّين من جانبه، وقدرة على توظيفه لا كحرفة ولا كوظيفة.

نعود فنثبّت بديهيتنا فنقول: علم الدّين هو الموضوع الأوّل الذي يخلق المتعلم أو الباحث فيه كموضوع نقيض، وهنا المعرفة الحق بعلوم الدين وبالتالي السياسة الموجهة ليست سياسة لتطويع لدّين لغرض ما وإنّما طرح علوم الدّين، وبذلك خلق مجال مهم وهو سياسة الدّين لا دين السياسة. (بلقزيز، 2015، صفحة 23) فهذا المسار يُعكس بدقّة ذلك الجدل القائم -إذا وجد- بين الموضوع ونقيضه، فلذلك إذا حلّلنا علاقة الدّين بالسياسة وتمّ إيضاحها لدينا أصبح بإمكاننا أن ندرك طبيعة العلاقة بينهما. يكاد يتفّق الرأي على أنّ فهم الدّين والسياسة يتّصف بأربعة صفات:

1- عدم الاستقرار وكثرة التّعديل في فهم الدّين والسياسة لاكتشاف ثغرات في فهمه.
2- عدم إتّباع صيغ معيّنة تعتني بفهم المفاهيم وأصولها لدى الباحثين أو المفكرين في فكر الموضوع ذاته.
3- ضرورة تدعيم الفهم أو معالجة عيوبه علاجات كلية لا جزئية من وقت لآخر وفق ما يستجدّ من علوم.

4- اِفتقار هذا الفهم لنظرية معيّنة أو نهج واضح من حيث تعلم الفهم والتّفريق بين القديمة أو الحديثة.

إنّ اكتشاف ثغرات في فهم الدين ثم علاقته بالسياسة تدحض إشكالية عقيدة الدّين أم عقيدة السياسة باعتبار أنّ العقيدة دينيّة لا سياسيّة، فثغرات الفهم تأتي من استخراج أو اِستنباط المعارف ومن ثم توظيفها وفي الحالتين تكون الثغرة دليلا على تعطّل أو انحراف الجدل القائم بين الدّيني والسياسي، فثغرة الدّيني إمّا أنّها نقص أو زيادة في الجرعة العلميّة أي عدم تناسب بين العلم والدّين، وثغرة التوظيف إمّا أنّها تقدير خاطئ لإمكانيات أو أبعاد العلم أو ترجع في جوهرها للباحث أو المفكّر وهو ما يخلق عدم استقرار في علاقة الدّين بالسياسة، وبذلك خلق خلل نرى مظاهره في الجدل بين الموضوع ونقيض الموضوع.

أمّا عدم إرجاع الدّيني إلى روافده ومصادره يعكس اضطرابا من نوع آخر في هذا الجدل القائم، فقد تكون بعض الروافد كمراحل تاريخية من الطول أو القصر لا تعطي فكرة ملائمة للموضوع وكيفية تعلّمه مثال ذلك الأئمة (مالك ابن أنس، الشافعي، أبو حنيفة النّعمان، أحمد بن حنبل) فكلهم من أهل السنة ولم يختلفوا في النص الصريح، وما الخلافات إلا وليدة لفهم تلاميذهم ما جاء عنهم ونشرها. (الطّيار، 2016) وكنتاج لذلك وجود المذاهب واختلافها. ومن الأمثلة أيضا: ما حد بصوفية الإسلام كالجند وابن عطاء الله السكندري إلى القول بأن الإيمان فطري في النفس البشرية التي كانت سابقة في وجودها على البدن وهو الذي حجب الإيمان ومنع ظهوره وهي فكرة لخصوها فيما سموه « بالميثاق الأعظم» (المعرفة، 1993، صفحة 07) فيها إلى قوله تعالى «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَا ۛ أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ»(سورة الأعراف/ الآية 172) وهو ما آثار الجدل.

إن المبدأ الذي يتم على أساسه تحديد المعرفة بالعلم تعكس احتمالات الفشل في منظومة أخذ المعارف أكثر ما تعكس احتمالات النجاح، بمعنى أنها تضع في الاعتبار احتمال طرح النقيض بدلا من الصواب المتمثل في حقيقة علم الموضوع، وهنا تطرح المشكلة بدلا من الحل، وفي زماننا قد تكون وراء ذلك خلفيات ونوايا سياسية تبدو متخفية والتي تخلق جدلا متمثلا في إشكالية : عقيدة الدين أم عقيدة السياسة.

في الحقيقة إنّ طابع الغموض الذي ما فتئ يشوب العلاقة بين الدين والسياسة في المجتمع الإسلامي قد فتح الطيق لما سمي بالإسلام السياسي الذي خلق دائرة أكثر تعقيدا من خلال اعتماده على توظيف الدين بل كل الخطابات الدينية في العمل السياسي، ألا تبدو الرؤية واضحة في تجلياتها، إنه إضفاء طابع المشروعية على ممارسة العمل السياسي، ولتأكيد هذا الرأي من خلال الجذور التاريخية يمكن التطرق لمرحلة تاريخية وهي الفترة التي أعقبت ولاية عثمان حيث راج ما يعرف بفقهاء السلطان، وهي إشارات موجهة للفقهاء الذين وظفوا النص الديني لما يخدم السياسة.

بنفس الموقف والاتجاه نتعامل مع العيوب الجزئية أو الكلية مثل الجاهلين بالعلوم الدينية والسياسية حين تطرح القضايا الكبرى ومسارات الحلول لها فتظهر المشاكل الطارئة نتيجة التحاليل والتفاسير في الدراسات، فهذه الدراسات تظهر ككونها حل لمشكلات أساسية وهي اختناق تعلم علوم الدين والسياسة والإحاطة بها، وبنظرة متأملة في الواقع الإسلامي سوف تدل على أنها المشكلة الأساسية وليست الفرعية.

وأخيرا نأتي إلى حقيقة الدين، فمنذ أن بدأت فكرة الدين في التاريخ الإنساني ولم يتم تعلمه وفق معارف علومه، فالتعليم كان يتم في الكتاتيب وفق نظرية خاصة في الذاكرة، وفي العصور الوسطى كان يتم وفق نظرية خاصة في القدرات وعلاقتها بالتدريب. أما في العصر الراهن فقد قدم علم النفس نظريات مباشرة في التعليم وحاولنا أن نأخذ بإحداها وهي نظرية "الجشطلت" التي تعني اكتمال أدوار ومهام الأجزاء في الكل بحيث يعطي الكل المعنى المقصود وفق خبرة شعورية أو معرفية وهو ما يطلق عليه «التوازن المعرفي». (جيوم، 1963) والذي بدوره يعني الفهم الكامل والشمولي والانسجام بين مكونين هما الخبرات المكتسبة السابقة بغرض التفاعل والاستبصار مع موقف جديد للوصول إلى الحل المطلوب، وهذا التوازن يتحول إلى دافع داخلي عند الشخص ويعتبر أهم من الحوافز المادية المعنوية، ويتحقق بذلك التوازن المعرفي للدين أو السياسة.

من الواضح أنه بعد تلك المراحل أصبحنا نسير بالحل الوسط بين ما لا وسط بينهما (المعرفة والدين) وبذلك أهملنا قيمة نظرية التعليم للعلوم الدينية والعلم ذاته بما يكشف عن فقدان مفهوم الجدل ذاته بين العلم والبحث أو الباحث وبين الدين، فإن يتم الفهم -

معارف العلوم الدينية- دون مقياس لما يسمح بجدل بين الموضوع ونقيض الموضوع، وهذا أمر من المفروض لا يغيب أو لا يمكن أن يغيب عن تحليل ظاهرة الدين.

من الواضح أيضا أن مسألة الدين والسياسة شغلت حيزا مهما في التفكير السياسي الإسلامي عند العديد من المفكرين أو الباحثين، ونتكشف ذلك من خلال النقاشات الكبيرة بهدف التوصل إلى حل وسطي مرضي ويرضي الجموع المختلفة، إذ يميز وظائف السياسة بعيدا عن استغلالها للدين ويحد الأطراف أو نظم تطويع الدين لأغراض السياسة لعل ذلك يقلص من تنامي حدّة الصراع بين الدين والسياسة داخل المجالات الإسلامية. (الجابري، 2012، صفحة 117) أو بين المجالات الإسلامية والساحات الغربية. تبدو أن المسألة تصبح أكثر تعقيدا بين الدين والسياسة حين تصبح هذه الثنائية ضاغطة أكثر على الوعي العربي أو الإسلامي عامة بسبب فهمها المتباين بين الأطراف المختلفة وكيفية معالجتها من قبل هذه الأطراف خاصة في تحديد طبيعتها ومستوى العلاقة بين حدّيها، وبمعنى آخر فهم الدين كعقيدة والسياسة كتدبير لشأن معين تتقابل فيه المصالح العامة ولهذا فالدين له تعبيراته ومنطقه المستمد من العقيدة لا اختلاف فيها، وأما السياسة فلها منطق خاص بها يبنى على المصلحة وهي بدورها مبنية على الاختلاف أو حتى الصراع، أي في كينونتها لا روح لها، بينما الدين مبني ومؤسس على أحكام وضوابط لا تقبل التضاد والاختلاف ولا اعتداء على أحكامه.

يظهر مأزق المأزق في رأي آخر يعتبر أن أفكاره تمثل الحل والمتمثلة في أن الدين والسياسة ليستا في مساحة متباعدة ولا متعارضة أي: "دين ودنيا (سياسة)" فهو ينفي إدعاء القول بفصل الدين عن السياسة، وإذا فصل فمآل هذا الفصل الفشل معتبرين الإجراء في ذلك مخالف للدين ويناقض حقيقته، مبرهنين في تعليلاتهم أن الدولة الإسلامية في جذورها قامت منذ عهد "صحيفة المدينة" على اعتبار أنها أول مظهر من مظاهر الممارسة السياسية في الدولة الإسلامية ثم يتم التأكيد على أن ذلك يمثل نضج ووعي سياسي كبير لا يخلق تضاد بين الدين والسياسة، فعندما نقول مأزق المأزق لأن هذا الرأي خلق تعارض عميق مع الآراء السابقة وبالتالي طرف يتبنى عقيدة الدين وطرف آخر يتبنى عقيدة السياسة بغض النظر من الأصح. (كوثراني، 1988، صفحة 34/33)

وبعبارة مجملة إن تحليل العلاقة بين الدين والسياسة في الساحة العربية الإسلامية يكشف أنه تحليل لا يقوم على علم قائم بذاته، فضلا على كونه تحليل يشير بوضوح على

تعطيل العلاقة الجدلية الضرورية بين الدين والسياسة كموضوع ونقيض موضوع . وليس من الخطأ أن نخرج إلى قضية منطقية أخرى هي أنه تحليل يفرض نوعا معينا من الجدل بين الدين والسياسة بدلا من الجدل التلقائي السليم والسوي المؤدي إلى المعارف لكل من الدين والسياسة، لأنه من المستحيل أن تتم عملية تحليل دون وجود نقاش أو وجود هذا النوع من الجدل .

وإذا كانت منظومة العلاقة بين الدين السياسة مجملا لجدل بينهما، فإنه يصبح كذلك الباحث أو المفكر موضوعا يخلق نقيضا له، والموضوع النقيض لعلاقة الدين والسياسة هو الباحث أو المفكر فعلاقة الدين والسياسة كمجمل بين مفكر أو باحث يكون: "طريقة البحث" و"طريقة العلم" لابد وأن تخلق المنفذ لها وهو المفكر أو الباحث، وهؤلاء يقيمان صراعا جدليا في علاقة المعارف والعلوم في الثنائية ليخلقا باحثا أو مفكرا أفضل يخلق معارف أو علوم أو مفاهيم أفضل... وهكذا.

قياسا على هذا التحليل سوف نكتشف جذور مشكلتين كثيرا ما تظهران في ظاهرة العلوم الدينية أو العلوم السياسية، وهي إعداد العلوم وشخصية المفكر أو الباحث من حيث القدرات الفكرية ومستوى التفكير . الواقع أن المفكر شخص يطلب العلم هو ذاته، والقضية هي: من أين نبدأ؟ ومن الطبيعي أن يثار الجدل على هذا النحو ما دمنا نغفل أساسا أن البداية في عملية البحث هي العلم، لذلك فإن البدء الطبيعي يكون من البداية الطبيعة، خاصة وأن المفكر أو الباحث شخص يطلب العلم، أما عن العلم فأمره أدقّ لأنه لا يوجد "علم" بل هناك علوم، كما لا يوجد مفكر بل هناك مفكرون،كما لا يوجد مستهلك بل هناك مستهلكون، فقضية الدين والسياسة هي تزييف لحقيقة آخرة وهي المصلحة الفعلية لعلوم هذه الثنائية ومن هذه الواحدة من الثنائية التي يحتاجها الإنسان بإلحاح في عصره الحالي، ولا نقصد بذلك مجرد المفهوم الطبقي لهذا المعنى بل أيضا نقصد بهذه البحوث العلمية الدينية أو السياسية لمصلحة العلم أم الباحث والمفكر أم الموجه له هذه العلوم أم لخلق الجدلية القائمة بين هذه الثائية أو إثارة عقيدة الدين أم عقيدة السياسة:إنها أسئلة تستوجب الطرح والمسائلة فيها. لاشك أن وراء هذه المواضيع أو الأسئلة طبقة اجتماعية معينة لها توجهاتها وخلفياتها إما أن تكون سياسية أو دينية أو الثنائية معا، وهذا ما يجرنا إلى تحليل الجدلية القائمة.

إذا استعدنا في أذهاننا طبيعة نظام العلوم القائمة في العلاقة بين الدين والسياسة لدينا أصبح من السهل أن ندرك طبيعة الباحث أو المفكر الذي يقوم بتنفيذ هذه العلوم بغض النظر عن المستوى العلمي لهذا المفكر وبغض النظر عن ما يقال ويثار عن أخلاقياته ومثله وطموحه ونشاطه، نستطيع أن نتوقع من المفكر أو الباحث أنه ينفذ نظاما علميا للمستهلك (القارئ) يقوم على تعطيل الجدل التلقائي بين الدين والسياسة ليفرض نوعا من الجدل الغامض غالبا والواضح نادرا. وهو بذلك أداة تُعطل الارتقاء بالوعي والفهم البشري، بمعنى آخر أن هذا الإنسان المتلقي للعلم لا يتفاعل في عملية العلوم كمساعد على خلق علم أرقى نظرا لأنه يتلقى قوالب جاهزة أي "ينفذ" منظومة معرفية وكأنها برنامجا ولا "يؤديه"، فهذا المتلقي لا يشارك المشاركة الفعلية ولا يكون طرفا في البناء العلمي، بل يكون أداة لتمريره وتسوقه، والفرق بين من ينفذ وآخر يؤدي يظهر بجلاء في الساحات السياسية والدينية وحتى في الساحات العلمية، ولنأخذ أمثلة على ذلك: الجامعة والمسجد، ففي الجامعة التي تمثل منبر علمي نجد الأستاذ المنفذ الذي يحاضر درسا فهو لديه برنامجا مقيدا ومحددا يطرحه على الطلبة أثناء القيام بعلمه. أما الأستاذ المؤدي فلا يحاضر ولكنه يثير القضايا ويوجه النقاش ويتخذ هذه القضايا كنماذج لتدريب العقول على طرق التفكير، مما يجعله في غير حاجة للبرنامج لأنه يجعل الطلبة يضعون برنامجهم بأنفسهم. فالأول أستاذ يؤدي وظيفة والآخر أستاذ يمارس حرفة. وأما المسجد فالإمام هنا يقلي خطبة قد تمت صياغتها من أطراف معينة إما حكومة سياسية أو أطراف دينية أو تنظيم معين تكون فرضها عليه ليلقيها على الحاضرين كقالب جاهز وهذا النوع النفع فيه ضعيف إن لم يكن معدوم فكأنه يمارس عمل سياسيا، وإمام آخر في مسجد آخر يلقي خطبة كانت قد تمت صياغتها من واقع الناس وقضاياهم واحتياجاتهم كانوا قد شاركوا في إعدادها فالأول يضعف الدين –يمارس سياسة- في النفوس والثاني يرتقي بالدين ويعالج قضايا المجتمع-معارف العلوم- .

يمثل الدين في مفهومه وخاصة الأنثروبولوجي والسياسة كعلم الحوكمة وفنّ علاقات الحكم والعلوم كمعرفة إنسانية متشكلة عن طريق رصد الظواهر ووضع الفرضيات أو التجارب والباحث أو المفكر الذي يبني وينظم التعريفات والتوقعات، ثالوثا أساسيا ثابتا ومتحولا في تاريخ الإنسانية قاطبة، وهذا الثالوث يصعب فصله باعتبار هناك ترابط وعلاقة وثيقة بينهم لذلك كان الثالوث مبحثا مميزا في الساحات المعرفية وإن اختلفت الرؤى أو

المقاربات أو النتائج، فكلها تتفاعل مع بعضها في علاقات علوم دينية أو سياسية لتعطينا في النهاية علما وظيفيا، إلا أنه في الساحة الإسلامية لا يسمح بجدل صحيح بينه وبين المتلقي وهنا نقصد بوظيفة العلم أنه يخدم قضايا انعكاسية لنظام العلوم الدينية أو السياسية، فالدين يبدو معزول في مجالات جغرافية معينة، والسياسة تبدو حكرا لأطراف أو منظمات أو شخصيات معينة، والحقيقة أنّنا نستطيع أن نلمس اختلال مستوى العلوم بين مجتمعات وأخرى، ومن هذه النقطة بالذات كان على الدين والسياسة في النهاية أن يخدم البشر وفي غياب ذلك لا شك أنه لن يتحول في العملية الجدلية موضوع خلاق وبذلك ينهار مستوى العلوم وتنهار معه العلاقة القائمة بين الدين والسياسة، فضلا عن ذلك تعود قضية العلوم ووظيفته تطفو على السطح وكما أثرناه في التحليل السابق فلا نستطيع تحديد علاقة ولا وظيفة لأنه هو ذاته يكون وظيفة ويؤثر هذا الوضع على البشرية وعلى العلوم بشكل عام، وأن يصبح المفكر أو الباحث موظّفا وليس خلاّقا أو مبدعا، ولا شك أن هذا المفكر أو الباحث ذاته متعلم على نحو ما وبالتالي تقف العلوم عند حد أداء الوظيفة التعليمية دون أن تتطور العلوم ولعل أبرز مظهر لهذا التحليل كنتيجة في ساحاتنا العلمية (جامعات، مدارس، مصانع، تكنولوجيات...).

2. وظيفة العلوم الدينية والسياسية وتوظيف العلوم:

نحاول إيجاز ما سبق طرحه فنقول: إن العلوم تخلق المفكر كموضوع نقيض فيكونان مجملا نظام الدين والسياسة الذي يصبح موضعا يخلق نقيضه وهو المفكر أو الباحث الذي يكون مع النظام مجملا جديدا وهي العلوم الأرقى. وعند إرساء هذه الصيغة الجدلية على قاعدتها المادية التي تعطيها نوعيتها في قضية الدين والسياسة تعود فكرة العلوم تطل من جديد.

إن الأساس المادي لجدلية الدين والسياسة نلمسه بوضوح في تلك العلاقة الواضحة والوثيقة داخل العلوم التي تربطهم وتأثيرها على الساحة الإسلامية أو العربية خاصة، فعلى الرغم من أن العلوم الدينية والسياسية كقيمة عالمية لا تتأثر بنظام أو وطن أو دولة إلا أنها كعلوم تختلف تماما من نظام إلى آخر أو من دولة إلى دولة ولنأخذ مثلا على ذلك: ففي الدول الاشتراكية سابقا - العريقة- أو الأنظمة التي تتبنّى النظم الاشتراكيّة الآن توظف العلوم في عملية الإنتاج لخدمة الفرد . أما في الدول الرأسمالية فالعلوم توظف الفرد لخدمة الإنتاج.

أما في الدول الحديثة النمو والتي ما زالت بعيدة عن خلق وصياغة العلوم فتبقى العلوم فيها في موقف الأزمة وذلك حال العلوم السياسية أو الدينية فنرى في ساحاتها من يتبني عقيدة السياسة وآخر يتبنى عقيدة الدين.

باعتبارنا ننتمي إلى دول ليست بالاشتراكية ولا الرأسمالية فسوف نجد أن العلوم من حيث قيمتها ومستواها تعكس واقع بلداننا، والتحول نحو العلوم الأفضل لا يتعدى دعوة دعاته إلى الالتفاف حول مبدأ العلوم في تحالف عام، وبغض النظر عن التناقضات الداخلية الممكنة بين المتحالفين وهو ما يظهر جليا في العلوم الدينية والسياسية لدينا ففي العلوم الدينية ما أكثرهم دعاة وفقهاء الدين في الوقت ذاته ما أكثر خلافاتهم. أما في السياسة ما أكثر دعاة السياسة-إن لم نقل المنافقين- وهم لا قدرة لهم لحل مشكلة أو معضلة سياسية واحدة، وكل ما يملكه البعض الغالب للطرفين الذوبان في شخصيات من الماضي لا تستطيع الخروج من القبور لتحل مشكلات اليوم .

وكما أن هناك التفاف كبير حول العلوم هناك اختلاف كبير حول نوعيتها، يقابل ذلك اختلاف كبير بين الانخراط في الدين أو السياسة وأي منهما يمكن دعمه، فالانخراط في السياسة مظهر قد لا يحمل مضمونه، أو يحمل مضمونا سطحيا أساسه المصلحة الفردية، والانخراط في الدين سيخلق التزاما وإلزام شرعيا من الممكن أن يخلق صراعا لا متناهي مع السياسة إذا لم تستجب لمشروعية وشرعية الدين. ويصبح الانخراط موقفا صحيحا وايجابيا ورغبة في الذات.

وقد ظل موضوع الدين والسياسة في جدلية مستمرة ورغبة عند أطراف متعددة. فجميع المحاولات السابقة بصدد هذا الموضوع تعنى بمسألة "القدرة والإمكانيات"، وتغفل عن مسألة "الرغبة والدافع" وغياب معنى الرغبة والدافع في أي تخطيط للدين والسياسة لابد وأن يؤدي بطريق أو بآخر إلى تلك الفوضى الفكرية التي لمحنا لها في الفقرات السابقة. أما الاهتمام بهذا المفهوم فيقودنا إلى قضية أشد عمقا. فمن المعروف حاليا أن بعض الساحات داخل بعض الدول استطاعت أن تقضي على الخلاف الجوهري في قضية الدين والسياسة وأن تضع كل منهما في حدوده وإطاره، ولاشك أن قدرتها وإمكانياتها لم يأت ليحدث ذلك التغير الخاص بها، ولا شك أيضا أن هذا العمل الكبير قد تم بتفجير الرغبة والدافع لدى الفرد إن لم نقل مفكر تلك الدولة ليقهر عقدة الدين والسياسة ويدعم العلوم الدينية

والسياسية بدلا من مجرد الالتفاف حول الموضوع وذلك عن طريق العقيدة الدينية والعقيدة السياسية.

وتمكننا فكرة الرغبة الكامنة في العقيدتين الدينية والسياسية من فهم جديد لنظام العلوم الدينية والسياسية، فنظام العلوم هو مجمل صراع الدين والسياسة، ولكن الحيادي هي العلوم في أصلها لا تتأثر بعقيدة، أما المفكر أو الباحث فغالبا لا يكون حياديا، قد يكون غير مبال أو غير واع ولكنه يكون دائما ذا موقف من العلوم والرغبة الملونة دينيا وسياسيا وهي التي تعطي للجدل بين الدين والسياسة طابعا يعكس نظام العلوم. ومثال ذلك ففي الدول الإسلامية المطبقة للشريعة الحق تتم بكونها نظم مخطط لها –الدين كتاب منزل، بما يحتويه من مبادئ حاكمة للدين والدنيا- كذلك يرى معتنقين هذه الفكرة أن الدين ليس بأفيون الشعوب كما ذكر كارل ماركس، بل فيتامين الضعفاء والمهمّشين في العالم. بينما في الدول التي تدعي الإسلام فهي تطبق الشريعة عبر خطاب سياسي لا يتعدى طغيان النزعة الفردية ويبررون ذلك كون الدين نظام من المعتقدات الشخصية مرتبط بالفرد لا يتخطاه إلى الجماعة. والعقيدة السياسية هنا – أو لنقل سياسة المجتمع- هي المحدد لإنتاج نظام وسيرورة الفكر الاجتماعي وهو ما يطلق عليه الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت (1798-1857) نظام السياسة الوضعية أو الفلسفة الوضعية.(Lévy-Bruhl, 2008)

فإذا كان الفرد يدعم العلوم بفكر سياسي معين فإنه في عملية تناوله للعلوم سوى كانت دينية أو سياسية سوف يقيم بينه وبين هذه العلوم حوارا أساسه: ما مدى الذي ستحققه هذه العلوم لي ضمن دوري في المجتمع ككل، وهو الدور الذي أبحث عنه وأرغب فيه. أما الأفراد في الضفة المقابلة والتي تقوم بناها الفكرية على عقيدة السياسة ورفض التخطيط، فسيكون الحوار بين العلوم والفرد قائما على: إلى أي مدى سوف أستفيد من هذه العلوم لأدخل في عملية السياسة القائمة في المجتمع والتي لا أعرف دوري فيها.

وبعبارة أخرى تلعب العقيدة السياسية دورا في تحديد نوع الجدل اللازم لدى والمفكر أو الباحث بين الدين أو السياسة يتفق مع نظام العلوم أو المعارف والمفاهيم لديه. فإذا كان نظام العقيدة السياسية قائما أصلا من خلال إطار غير إطار الجدل بين الدين والسياسة فذلك يعني أنه نظام علوم يفرض جدلا محددا غير تلقائي، ويعني كذلك أنه نظام يمنع احتمال قيام هذا الجدل التلقائي. وعلى هذا النحو يكون مثل هذا النظام من العلوم عرضة

للفشل المستمر والحاجة إلى العلاقات الوقتية ثم التغيير الشامل بعد فترة. والفرق بين هذا النظام من العلوم التي تسمح بالجدل وتلك التي تفرض جدلا معينا هو الفرق بين مفكر أو مجتمع يأخذ العقيدة السياسية ومفكر أو مجتمع يأخذ العقيدة الدينية، وكنتاج لذلك: السقوط في مستنقع لا حل فيه ولا جدل نافع من شأنه وضع حدود السياسة بالنسبة للدين، أو خلق الوئام بين الثنائية. ولا شك أن علوم قائمة لأجل العلوم تساعد على التطور وبناء المجتمعات، بينما علوم قائمة لأجل عقيدة السياسة – انتهازية – تخدم أطراف دون غيرها داخل المجتمع الواحد فهي عقيدة نظام محكوم عليها بعدم الوئام مع العقيدة الدينية.

وفي حدود هذا التحليل يمكننا أن نجمل الأفكار فيما يلي:

1- نظام العلاقة بين الدين والسياسة الراقي والهادف يقوم على أساس عقيدة وفكر المفكر أو الباحث التي تحدد جدله مع العلوم.

2- نظام العلاقة بين الدين والسياسة يكون انعكاسا للمستوى الفكر والرؤى العامة للمجموعة الاجتماعية بمختلف تركيبتها والنظام الحاكم لها.

3- نظام العلاقة بين الدين والسياسة يتوقف على خدمة علومهما في المجالات التي تنتشر فيها وعلى خدمة هذه العلوم للعلم ذاته، فكلما كان الدين والسياسة في خدمة العلم والفرد أصبح أكثر دلالة على صحة العلاقة بينهما، لأن العقيدة الدينية والنظم السياسية هي المحرك للرغبة في إيجاد قدرة إبداعية خلاقة وتصبح هذه العلاقة وحدها مادة البحث ضمن هذا الإطار والجديرة بالاهتمام. أما العلاقة بين الدين والسياسة التي تفرض خدمة السياسة على حساب الدين وتطويعه لها أو العكس، فيكون نظاما معطلا للجدل، ومعوقا للرغبة في تحصيل العلوم ومؤثرا على المفكر.

4- نظام العلاقة بين الدين والسياسة يتحدد مستواه بمستوى المفكر أو الباحث، فرقي العلاقة بالمفهوم الجدلي السابق يعني تحوله إلى موضوع نقيض واضح وفعال يخلق نقيضا ممثلا له في الفاعلية وهو المفكر أو الباحث للجدل معه.

1- **علاقة الدين والسياسة في دائرة المفكر أو الباحث:**

تبدو علاقة الدين والسياسة في مكونات عقل المفكرين أو الباحثين غامضة باعتبار هناك تنازع ومدّ وجذب وعدم استقرار فيما بينها وبين المفكرين ذاتهم، وقد تستقر كذلك، ويمكن أن نتساءل: إلى أي نسبٍ في الخلط وصلت؟ فالتاريخ الإسلامي- الحضارة الإسلامية-

ينفي الإشكالية بين الدين والسياسة إلى أن جاء القرن السابع عشر الذي تولد عنه مخاض لفكر جديد ألا هو العلمانية التي نادت بفصل الدين عن الدولة ثم تنامت هذه الفكرة خاصة عند الغرب بعد القرن العشرين ورجعها البعض لحاجة وهموم تلك المجتمعات إليها، وأن مفكرين تلك المجتمعات كانت ترى في الدين شرا على السياسة، على عكس الواقع الإسلامي حيث اعتبر المفكرين أن السياسة جزء من الدين – نظام دين مع نظام دنيا- خير مثال على ذلك ابن خلدون الذي يرى أن السياسة الشرعية حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي. (زيد، 2010، صفحة 272)

وكان الغزالي يصب في نفس المصب فقد رأى أن السلطان ضروري في نظام الدنيا ونظام الدنيا ضروري في نظام الدين.

تبقى الاتهامات في الفكر موجهة من هذا لذاك بين المفكر العلماني والمفكر الديني وتبقى قضية الدين والسياسة قضية جدلية لا تعرف للوفاق طريق وربما تكون الأسباب لا صلة لها فعلا بالدين. ولا شك أن العلاقة بين الدين والسياسة سوف تسأل عن ذلك من حيث هي ومن حيث المفكر الذي يلاءم هذه العلاقة. ولهذا لماذا نلجأ إلى فكر المفكر أو الباحث في تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة؟ وعلى نحو آخر: لماذا لا يطور المفكر العلاقة بين الدين والسياسة بالجدل الفعلي في العلوم؟

المشكلة على هذا النحو هو مشكلة المسؤولية، والواقع أن التعرض لمشكلة المسؤولية سواء في الدين والسياسة أو غيره أمر شائك ودقيق، ولكن نستطيع أن نتعرض لهذا الأمر من زاوية أخرى دون أن نتغافل أو نتغاضى عن مسألة المسؤولية تماما. في أي جانب من جوانب الدين والسياسة تكون المسؤولية في العلاقة بينهما هي مسؤولية المكفر؟

الإجابة عن هذا السؤال لا تتم بالحل الوسط، كأن نختار العلوم ونعفي فيها المكفر من مسؤولية تنظيم العلاقة وتحديدها، ونلقيها عليه في مرحلة لاحقة، فإما الإعفاء من المسؤولية منذ البداية إلى النهاية أو تحميله لها كاملة. والأخذ بأحد الرأيين متوقف على فهم معنى الجدل بين المفكرين وعلاقة الدين بالسياسة.

المقصود بالجدل في هذه المسألة ظهور إمكانيات كل من المتجادلين. فكل في انعزاله إمكانية كامنة، وفي صراعها تتضح إمكانية كل منهما. فمعالجة العلاقة للدين والسياسة:

تحديدها ضمن حدود كل حدّ وما يتضمنه، ثم العلوم التي ستوضح ثنائية المضامين، على إثرها يمكن اعتبار هذه المحددات خريطة طريق فعلي للممارسة الدينية أو السياسية، وبذلك يمكن للدين والسياسة احتواء الجميع وهذه النتيجة تحتاج لإمكانية من يفجرها عند العامة. كما الفرد داخل العامة الذي يُحرم من فهم هذه العلاقة سوف يمارس الدين أو السياسة دون استعمال العلوم ليقف عند حدود كل حد من الثنائية، وما انعزاله عن فهم العلاقة إلاّ لكون أنّ لديه إمكانية لم تظهر لعزلته عن العلوم. ويعني الجدل هنا أن هذا الفرد سوف يعالج الدين أو السياسة، كما أن الدين أو السياسة سوف تعالج إمكانياته فيظهر نظام لفهم العلوم.

إذن تقف مسؤولية المفكر في الجدل على رغبته في العلوم، وتقف مسؤولية العلوم على إشباع هذه الرغبة ويقوم المفكر في هذه الخطوة بدور أساسي، فالمفكر يراقب الجدل القائم بين الدين والسياسة ويزيل العوائق أمام هذا الجدل وينشطه، ثم يخرج بنتاج مراقبته ليجعله في تفاعل آخر ليخلق علما أرقى. ولما كان المفكر ذاته متعلم بطريقة ما أي أنه يزيد من مفاهيمه أو علمه كأي مفكر، أو يزيد من خبرته كمقدم لمادة – الدين والسياسة – فإنه في هذه الحالة يحتاج إلى عقيدة دينية وسياسية يضيفها على عملية تقديم المادة، إلا أن ذلك يثير الكثير من الاعتراضات فالبعض يرى أن المفكر لا يمكن أن ينحاز لدين أو سياسة – حتمية الحياد- فهو مفكر عالم ومن شيم المفكرين عدم الانحياز وكبح جماع العاطفة إلا أن طرفا آخر يرى في واقع هذه الاعتراضات إدراك معنى العقيدة إدراكا قاصرا.

إن الفرق بين رجل الدين والسياسة وعالم الدين والسياسة هو الفرق بين إنسان صنع قضية من موقف وآخر أخذ موقفا من قضية. فرجل السياسة أو الدين يكوّن قضية من موقف لمؤتمر الأقليات الدينية في المغرب مثلا، فحركة التنوير التي دعت إليه وعقدت بالرباط لقيت معارضة بسبب توجس العديد من هذا المؤتمر خيفةً باعتبار أن الخبراء يقولون لا طوائف دينية بالمغرب بل الكل مغاربة، ولا اختراق المغرب سياسيا تحت ملف الأقليات الدينية.

أما رجل العلم والفكر دينيا أو سياسيا فله موقف من قضية مثال ذلك موقف علماء الطب من قضية "كوفيد 19"، والموقف هنا قد يصدر عن وعي علمي ووعي إنساني وتكون العلوم للعالم أشبه ببوصلة يحدد بها اتجاه نشاط العلم. بمعنى آخر أنّ العلوم لا تكون فقط

مجرد نشاط علمي في المجال القيادي، بل وعي دينيا وسياسيا في المجلات خارج القيادة والأمثلة على ذلك عديدة هنا لا يسعني المجال لذكرها.

وإذا كانت علاقة الدين والسياسة نتاج حوار بين المفكر والعلوم، ومسؤولية المفكر في تحديد هذه العلاقة متوقفة على رغبته في إقامة حوار مع العلاقة، فإننا هنا بإزاء مشكلة المفكر ذي العقيدة الذي يشرف على هذا الحوار. فليس من المعقول أن نطالب الفرد العادي أن يكون ذا وعي قيادي بأن يكون له موقف من مهمته من قضية الدين والسياسة.

نجمل ما سبق، ففي علاقة الدين بالسياسة تتم من خلال المفكر. ودور المفكر في ذلك يتوقف على مدى وعيه بالقضية -العلاقة- أي مدى وضوح موقفه منها. وقد يجد البعض أن في هذا الرأي ما يناقض سابقه بأن البداية في تعديل نظام العلاقة بين الدين والسياسة هي العلوم وليست المفكر، ولا بد أن يكون للمفكر موقف منها ليتيح للعلوم خلق موضوعا نقيضا هو المستقبل لها –المستهلك للعلوم-. بمعنى آخر لابد أن تكون لدينا فكرة محددة عن العلوم وعن أسلوب توظيفها، وحينئذ سوف تكون لدينا قضية تلزم المفكر بأن يأخذ منها موقفا. وتلعب العقيدة الدينية دورا في توضيح هذا الموقف. فإذا اكتمل الحال على ذلك انتظمت عناصر الجدل الذي يسمح بإقامة علاقة سليمة للدين والسياسة.

3. الدين والسياسة في علاقتهما بالمفكر:

لفهم هذه العلاقة لابد من طرح فرضية واقعية قابلة لتحقيق نسوغها في شكل موقفا نموذجيا لأزمة الدين والسياسة ثم نبدأ في إيجاد الشروط اللازمة لحلها: العلاقة بين الدين والسياسة لا ترض ولا تلق استحسان، الفئات المثقفة والمجتمع عامة يبحث ويرغب في تغييرها، لعل أول من يسأل في أمر تغييرها هو المفكر، فالثنائي أقدر الناس على نقد العلاقة القائمة بين الدين والسياسة وفي نفس الوقت تقع مسؤولية التغيير على عاتقهم. لكن كيف يتوصل هذا المفكر إلى الرأي الناقد ثم الرأي البناء؟ لا بد أن يرجعا إلى عامة الناس – مثقفين وغيرهم – ليسألهم عن المشاكل المتأتية من علاقة الدين بالسياسة تأثيرها عليهم. ولنفترض أن المفكر ليس جزءا من المشكلة في هذه الحالة سوف تكون إجابة العامة إما بوجود مشاكل أو عدمها، تدل الإجابة الأولى على أن العلاقة راحت تشوبها المشاكل لأنّ المجتمع لحقه الضرر، وعند هذا الحد سنسأل من جديد، فمن المستفيد وراء ذلك؟ ومن وراء

اختلال العلاقة بين الدين والسياسة؟ وعلى هذا النحو سنصل إلى النتيجة التالية: المجتمع يعيش في ظل دين وسياسة لا تنفعه وتعكر صفوة حياته. كحل لهذه النتيجة يأخذ المجتمع القرار التالي: لابد من تعديل علاقة الدين بالسياسة ولابد من إيجاد النفع والقضاء على الضرر مع محاسبة المنتفع الخالق للمشكل، فإذا تغيرت العلاقة بين الدين والسياسة نكون بذلك إزاء ديني وسياسي لمصلحة العامة.

أما إذا كانت المشكلة في هذه العلاقة في العلوم بذاتها ولا تقدم خدمة للعامة فلدينا في ذلك احتمالان:

الأول: علوم تخدم السياسة على حساب الدين تسيرها الأنظمة الحاكمة دون مراعاة شريعة الله وبالتالي تمزق الوحدة الدنية وتضعف المسائل الروحانية – اندثار قيم الدين- ولا تخدم المصلحة العامة.

الثاني: المفكر والعالم ينفذون برنامجا ذا طابع غامض قد يكون استغلالي لا يمكن أن يكون بعقل ديني أو بعقل سياسي لمواجهة المشكل، وفي هذه الحالة لابد من دراسة بنية هذا العقل. (الجابري، العقل السياسي العربي، 2000، صفحة 48) فوعي العلوم الدينية السياسية للمفكر له دور هام في حل هذه الإشكالية أو المتناقضات .

ما نستخلصه: في طرح الفرضية الواقعية كموقف نموذجي وجب على المفكر أن يقترح التعديلات والإصلاحات الضرورية لتغيير علاقة الدين بالسياسة ومن خلال ذلك لابد أن يجد صيغة يجعل من العلاقة الثنائية في خدمة العامة، ليس ذلك فحسب بل يأخذ على عاتقه نقل الوعي إلى هذه العامة ليعتنقوا وينتفعوا من علوم هذا الموقف. إذن فعلاقة العلاقة بين الدين والسياسة وبين المفكر تجاه العامة ليست كونه تأدية دورا، بل هو واجب لمهمة دينية فهو مكلف تكليفا ربانيا باعتباره خليفة الله في الأرض، وإنسانيا باعتبار أن المفكر يسمو بالإنسانية إلى الأفضل فهو محرك أساسي لعملية التنوير، وتحقيق رغبة العامة في معرفة مستجدات العلوم. وهذه العملية في حقيقتها هي التي يمكن أن تحول علاقة الدين بالسياسة إلى موضوع يخلق نقيضا.

وبالرجوع إلى فرضيتنا -الموقف النموذجي- في علاقتها بواقعنا نستخلص أن الدعوة إلى تطوير العلوم الدينية والسياسية لم تنتبه إلى من يسأل عن عيوب العلاقة، وأصحاب

الدعوة لهم في ذلك عذرهم فالمفكر ينفذ برنامجا وليس بقادر على أنه يؤديه لأنه محروم أو قد حرم نفسه من اتخاذ موقف عقائدي من قضية الدين والسياسة. وإذا تجاوزنا المفكر واتجهنا مباشرة إلى العامة وجدناهم في حال أسوأ لأنهم من جانب لا يزيدون وعيا عن مفكريهم فضلا عن تخلفهم العلمي بالنسبة للمفكرين، وإذا اتجهنا إلى الفئات العليا للمثقفين والمساهمين في إنتاج العلوم نجدهم فئات ثلاث: إما يساريين لا يرضون على المستوى العقائدي في شكله الأخلاقي للعامة، أو يمينيّن لا يرضون عن المستوى الإنتاجي للعلوم في شكلها السلوكي، أو أناس ليس لهم موقف عقائدي وهم الأغلبية، وهؤلاء لا يتميزون في مستوى علمهم لتبيان صحة أو خطأ العلاقة بين الدين والسياسة.

إذن ما علاقة المفكر بالدين والسياسة الذي لا يستطيع أن يعطينا رأيا حولهما؟ ما يمكن الحكم فيه هنا أنه لو كانت مشكلة الدين والسياسة معزولة عن باقي قضايا المجتمع، فالعلاقة الممكنة بين الثنائية والمفكر علاقة مباشرة وكأنها علاقة أجير بمؤجر، وفي هذه الحالة يخضع الأجير للمؤجر بمعنى أنه سوف يجعل من علوم الدين والسياسة تخدم صاحب المصلحة من الدين والسياسة. أما إذا كانت هذه العلوم قضية لها ارتباطها بباقي قضايا المجتمع –وهو الواقع– فان مثل هذا المفكر هو نفسه أزمة، وسيكون في أزمة. فهذا المفكر الذي ليس له رأي في قضية الدين والسياسة سوف يكون مطالب بحل قضية لا تعنيه مباشرة، ولكنها في القضايا الأخرى تعنيه مباشرة. مثال ذلك انه لا تكون له مشاكل متعلقة بالدين والسياسة – وهو أمر نادر- ولكنه سوف يحتاج إلى عامة الناس أين يروج أفكاره لحل مشكله وما إليها. وبالتالي فهو أزمة. كما أنه يشكل أزمة لأن قضية الدين والسياسة تحتاج إلى قدراته ورغباته وهما معا يشكلان موقفا من القضية. فإذا انعدم رأيه في القضية أصبح يشكل أزمة في طريق أي حل لقضية الدين والسياسة.

نجمل ما سبق فنقول أن علوم الدين والسياسة غير مستقر كموضوع إذا كان المفكر لا يرض أن يكون موضوعا نقيضا، أي يكون مفكرا بدون عقيدة دينية تجعله يتخذ موقفا من قضية الدين والسياسة فالعقيدة الدينية هي السبيل إلى أن يقيم جدلا بينه وبين الدين والسياسة.

4. العلوم والمفكر، الدين والسياسة والمجتمعات:

لقد دأب تحليل قضية الدين والسياسة في أغلب الدراسات على عنصري هذه الثنائية إلا أن هذا الانحصار لا يسيطر على خيال كل الباحثين ولا أود إتباعه فقد اتسعت هذه الدراسة لتشمل أربع عناصر: العلوم والدين والسياسة والمفكر، ورغم الإحاطة في التحليل بهذه العناصر إلا أننا نكون قد أهملنا جانبا لا نقلل من أهميته في هذه السطور وهو المجتمعات -العامة-، والإهمال لوضعه الخاص. فالمفكر إما متعلم طرأ على نموه طفرة خاصة ولا داع لأن نجعله عنصرا أساسيا في مناقشة عامة، وإما مفكر ذو إمكانيات مميزة يستحق بها أن يستبعد عن النقاش حول المفكر والمجتمع.

ومناقشة موضوع المجتمعات تنبت من أرضية معينة، ففي الدراسات يُلاحظ وجود نوعين من العلماء: عالم يجيد تلقين العامة فنون العلوم الدّينية والسياسية، ومن هم وسط هذه الدائرة يتميزون بقدرات ابتكاريه فائقة وغير عادية. آخرون -وهم قلة- غلبت على آرائهم النزعة الذاتية وحب الأنا والحياد عن الموضعية وخدم الأنظمة على حساب العامة بتطويع الدين لحساب السياسة، ولا يمكن أن نتغافل عن هذه الحقيقة بدعوة احترام العالم وهو عالم فاشل، فالفرق بين النوعين نابع من موقفين مختلفين من العلم والعالم. النوع الأول يعتبر أن مهمته ابتكار وتطوير العلوم الدينية والسياسية واستخراج مادة دسمة للعامة، والنوع الثاني يعتبر أن مهمته تصدير العلوم في شكل بضاعة بغض النظر عن جودتها ومدى التأثير والتأثر بها، فالأول بالمقياس الكيفي يعد عالما والثاني بالمقياس الكمي يعد غير عالما.

ولعل ما حدا بنا إلى مثل هذا التقسيم هو نظرتنا إلى الطريق الذي سلكه العلماء للوصول للمكانة التي استحقها في التصنيف والذي سنجده تفرع من فرعين: إما تفريع من شخص سوي تعلم فبحث فتثقف، وفي الجانب الديني كون عنده القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها ويصل إلى مرحلة المجتهد حيث يقول الشوكاني: «العلم يكون عالما بنصوص الكتاب والسنة ومتمكنا من استخراجها من مواضعها ويعلم الصحيح من الضعيف وبلسان العرب والناسخ والمنسوخ». (العثيمين، 2001، صفحة 86/85)

أما التفرع الثاني فمن متعلم عادي إلى عالم يبحث انه توقف على بعض المسائل العلمية وحاول إتقانها وبقوة فاعل أصبح عالما وهذه حالات شاذة وجدت لخدمة مصالح

معينة، وهذا الفرع لا قيمة له في الساحات العلمية ولا عامة تنتظر منه خير. فالأول يطور العلوم والثاني يؤخرها على الركب.

يبدو أن العلاقة بين المفكّر والعلوم تنعكس في أساسها على ما يقدمه لخدمة العامة، فعامة لا ترضى بما تتلقاه أو تتعلمه وعدم الرضا ينبع من مصادر عدة منها النبوغ والقدرة على فهم الغث من السمين، كذلك ينبع من الموقف تجاه القضية المطروحة. وإذا كان المفكر يتخذ موقفا إزاء العلوم فهنا تظهر لدينا مرة أخرى مشكلة العقيدة.

وإذا سلمنا بأن المفكرين علماء، فمهما كان فهو شخص له موقف وقد لا يكون الموقف سياسيا بالمعنى الحرفي للكلمة ولكنه موقف ينتجه ويتيح للمفكر فرصة إمكانيات في العلوم ذات قيمة أرقى. مجرد إحساس بذلك هو ذاته الذي يخلق العامة أو العالم وكفيل بأن يجعل العامة ذات موقف سياسي دون وعي لأنه إحساس يتضمن في خلفيته الآخر أو الإنسان عموما، ولا يحتاج الأمر إلى جدل كثير في هذه النقطة. إذا تأملنا موقف المفكرين من أزمات التنظيمات الإسلامية التي ظهرت. فمنهم من رفض استغلال الإسلام للدمار، ومنهم من قبل ذلك على أساس أن فيه خدمة للإسلام – الجهاد- ومنهم من عالجها برؤى سياسية للدولة المناهضة. إذن لا يمكن أن يكون هناك مفكر دون أن يظهر موقفه من قضايا المجتمعات المجتمع ذاته.

وإذا سلمنا أن هذه المواقف والرؤى المختلفة تشكل مأزقا في فكر العامة، فمأزق المأزق أن هذه الرؤى أنتجت جدلا عقيما وصراعا لا سلم ولا حل فيه بين الدين والسياسة وخير مثال الحروب والصراعات داخل الدولة الواحدة. (مجدي، 2022، صفحة 12)

فالمجتمعات تحدد مواقفها ابتداء من عدم رضاها عن العلوم ومأتاها-المفكر- لذلك يظهر الجدل بين المفكر والمجتمع حتى وإن كان بشكل غير مباشر، وتطور العلوم يأتي منه ومن الجدل بين المفكر والمجتمع. فما دام المفكر مصدرا مستمرا لتطور العلوم فانه يقف بذلك موقفا ناقدا من أساليب تقديم مكتشفاته ومكتشفات بقية المفكرين-زملائه- وقد لا يتدخل المفكر في صلب علاقة الدين بالسياسة من حيث هو علاقة جدلية، ولكنه لاشك سيظل في عدم رضاء خلاق إزاء المادة العلمية التي تتضمنها علاقة الدين بالسياسة. وفي هذه الحالة يصبح من المستحيل تطوير علاقة الدين بالسّياسة إذا لم يوجد عدد كاف من المفكرين في الساحات العلمية، ولا يكفي أبدا أن نستعيد علوم من علاقة دينية سياسية أرقى

لأننا على هذا النحو سوف نكون قد اِستعرنا ما لا نستطيع مقاومة صيانته وتجديده. ولا يعني ذلك عدم صلاحية استيراد العلوم، بل كي نستورد العلوم لابد أن تكون لدينا قاعدة علمية أشبه بأرض تنبت فيها العلوم المستوردة .

تكشف صيرورة طرح قضية الدين والسياسة في العديد من المجالات الثقافية غياب أو إغفال لمشكلة محدودية المعارف الدينية والسياسية -إن لم نقل معدومة- لدى عامة المجتمعات فأغلب المحاولات والملاحظات تدور حول: في الدين: حول الفرائض، الحلال، الحرام... وليس العلوم والبناء العلمي الديني. أما حول السياسة فلا تطرحها كونها علم إدارة الشؤون والأنساق المجتمعية والمقاربات المناهج لبنائه وإدارة الأزمات وحل المشاكل التي تهمه وعلاقات التقارب الاجتماعي. فنسبة الوعي داخل المجتمعات في ثنائية الدين والسياسة لا تتناسب والعلوم المفروض معرفتها رغم بعض الجهود هنا وهناك إلا أننا لا نجد فعالية واضحة لهذا الجهد. وقلة وعي العلوم يرجعه البعض إلى فقدان الرغبة لدى أغلبية المجتمعات النامية والقائمين عليها.

بات واضحا أن مشكلة الرغبة في العلوم لدى الأغلبية يظهر أن فقدانها يعود مباشرة لإدراك عدم تأثيرها على حياتهم بما يدفع إلى طلبها فمربي الأغنام والتاجر وسائق الحافلة لا يسفيد من معرفته بالعلوم إلى استمرار إنتاجه أو عمله على نفس النمط، ولا شك أنه إذا كان للعلوم علاقة مباشرة بعمله أو إنتاجه لوجدنا اندفاعا ورغبة في أخذ العلوم. والعلوم الدينية والسياسية تلعب دورا حاسما في تفجير هذه الرغبة، فإذا كنا لا نستطيع تطوير وعيا يفرض علوم دينية وسياسية على المجتمع فلا أقل من أن نبين الفائدة المباشرة للعلوم في حياته من خلال المفهوم السياسي.

وإذا تناولنا مشكلة الرغبة في العلوم لدى القائمين على الدين والسياسة، سوف نجد أن للمشكلة بعدين: الأول أن أغلب القائمين على هذه الثنائية من الموظفين اللذين لا يلتزمون بوعي ديني أو سياسي ناضج إما لجهل أو سطحية أو لسوء طوية، ومثل هذه الفئة لن يعنيها من الدين والسياسة أكثر مما يخدم وظائفها أو مصالحها مباشرة، أي أنهم سوف يهتمون فقط بالدين والسياسة ووعي العلوم عمل خارج نطاقهم ولا يدخل في صلب اهتماماتهم، تلك الاهتمامات التي تفتقر بحكم افتقادها لخلفية عقائدية إلى مقومات الجدية الاجتماعية.

لا شك أننا نواجه حاليا نتائج هذه الدراسة فبعد تقديمنا لتحليل ثنائية الدين والسياسة والتي تنبني عليها علومها وجدنا أن هذه الثنائية ليست على مستوى الكفاءة المطلوبة واللازمة، وهذا راجع إما لمستواها العلمي بما يثير الشك في فكر المفكرين وإما لأنها تحمل مسؤولية لمجتمعات أغلبيته يفتقر للوعي مما يحتاج إلى مستوى كفاءة أعلى .

ومن هنا نصبح أمام واجب الدعوة إلى أمر مهم في قضية الدين والسياسة لدينا، أن أي علوم سوف تبقى دائما غير مرضية وغير فاعلة طالما أن مشكلة الوعي لم تأخذ حقها، ولا يمكن أن تعالج مشكلة الدين والسياسة بدون نشر وعي لكل تفاصيلها بشكل واضح يحرك الرغبة في العلوم. ونشر الوعي لا يأتي من مجرد رفع شعاراته، بل لابد أن تكون قيادته العامة والفرعية والجزئية نماذج دقيقة لهذه الشعارات. وبالتالي يصبح الفكر الديني والسياسي أول علم يكون دعاته أول متعلمين، وبالجدل بين الفكر الديني والسياسي تظهر أول تطبيقات واقعية ومن واقع المجتمعات لدينا. ومن هذا المنطلق تتضح العلوم وتدعم باتساع رقعة المستفيدين وبالتطور والوئام، ولهذا أيضا فائدة آخرة وهي استبعاد تلك العناصر المستفيدة وذات المصلحة الشخصية وفي استمرار حال اللاوعي على ما هو عليه.

الخاتمة

لا شكّ أن علاقة الدين والسياسة على اختلاف مظاهرها لم تكن في الواقع الحاضر أم التذاريخي جامدة ككتلة واحدة، وإنّما كانت متحرّكة تضمن الوئام والصّراع في نفس الوقت، ولم يكن الهدف من المقال عرض كل جوانب علاقة الدّين والسياسة والجدلية القائمة وإنّما أردنا التّركيز على مجموعة من الأفكار التي تكفي بضلالها ومنافعها على الفكر بشكل عام، والأفكار التي تمّ تناولها تمثّل منظومة ثلاثية الأبعاد، فبعدها الأوّل التّعريف بظاهرة الدين ووظيفته وتوظيف العلوم من خلاله باعتباره يمثّل بعدا دينيّا، ثقافيّان حضارياّ. أمّا البعد الثّاني فقد تعلّق بعلاقة الدّين والسياسة ضمن مجال دائرة المفكّر والعلاقة لا يمكن أن تستقرّ إلاّ بشيوع الحدود بينهم. وأخيرا البعد الثّالث والذّي تمحور حول الجدلية القائمة بينهما وسبيل الانعتاق من تقوقع الجدلية في مسار معيّن بحيث تفقد أهدافها وقيمتها.

وبعد هذا العرض الموجز لمناقشة وتحليل علاقة الدّين بالسياسة والجدلية القائمة بينهما، والتي عرضناها في هذا البحث الحيوي، يبدو من المعقول أن نطرح تساؤلا: هل يمكن أن تصبح العلاقة محقّقة لتطوّر العلاقات الاجتماعية؟ وهل يمكن أن لا تضيّع كلّ الجهود

الباحثة فيها، وحلّ المشكلات العالقة دون مزايدات والولع برفع الشعارات الخادعة، بل لابّد من توفير الأسس الفكرية التي تكفل وئام العلاقة.

المصادر والمراجع

Bibliographie

Lévy-Bruhl, L. (2008). Entre philosophie et anthropologie. Contradiction et participation. (l. d. Michigan, Ed.)

الدّين والدّولة وتطبيق الشّريعة .(2012) .ع .م ,الجابري.

العقل السياسي العربي .(2000) .ع .م ,الجابري.

الأئمة الأربعة أبرز شيوخهم وتلاميذهم وقواعد مذاهبهم وأهم كتبهم.(2016) .ب .ح ,الطّيار.

دار الإيمان للطبع والنّشر والتّوزيع :مصر –الإسكندرية *الأصول من علم الأصول*.(2001) .ب .م ,العثيمين.

المعتقدات الدّينية لدى الشعوب .(1993) .ع .س ,المعرفة. (173).

الدّولة والدّين في الاجتماع العربي الإسلامي .(2015) .ا .ع ,بلقزيز. منتدى المعارف .(ط1 .Vol)

نظرية الجشطلت وعلم النّفس الاجتماعي .(1963) .ت .ب ,جيوم.

الاجتهاد الفقهي المعاصر في السياسة الشرعية .(2010) .أ .ح ,زيد.

السّلطة والمجتمع والعمل السّياسي .(1988) .و ,كوثراني.

مؤسسة هنداوي :مصر –القاهرة *إشكالية الفصل بين الدّين والسياسة* .(2022) .س .إ ,مجدي.

محاظرات في المؤسسات الادارية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1979